

دعوى

القرار رقم (IZD-2021-389)

لجنة الفصل

ال الصادر في الدعوى رقم (Z-25696-2020)

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

ربط زكي - مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكي لعام ١٤٣٧هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢٢/١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٠هـ.
- المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ.

الوقائع:



الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وأله وصحبه ومن والاه؛ وبعد: إنه في يوم السبت الموافق ٢١/٠٥/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الدمام، جلستها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبة بالرقم أعلاه وبتاريخ ٠٧/١٠/٢٠٢١م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... (هوية رقم ...) صفتة الممثل النظامي للمدعية / ... (سجل تجاري رقم ...)، بموجب عقد التأسيس، تقدمت باعتراضها على الربط الزكي لعام ١٤٣٧هـ، الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل. وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجبت بأنها تدفع فيها بعده قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية لتقديم الاعتراض، وفقاً لأحكام الفقرة (١) من المادة (٢٢) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٠٢١م، والمادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. وفي يوم السبت الموافق ١٠/٠٥/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلساتها عن بعد لنظر الدعوى، حضرها/ ... (هوية رقم ...) صفتة الممثل النظامي للمدعية بموجب عقد التأسيس، وحضرها/ ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثل للمدعى عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبسؤال ممثل المدعية عن دعواه، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعى عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبسؤال الطرفان عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بما لا يخرج عمّا هو مذكور في المذكرات المقدمة للدائرة وذكر ممثل المدعى عليها بأن المدعى علىها لا تقبل أي مستندات جديدة مقدمة. لذا، قررت الدائرة قفل باب المراقبة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/٢٠٢١هـ، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢/٠١/١٤٣٨) وتاريخ ٠١/٠٦/١٤٣٨هـ، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠/١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ، وتعديلاتها، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥/١١/٦) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢١/٤٢٠٢) وتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل، لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكي لعام ١٤٣٧هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٤٠/٢١/٤٤١) وتاريخ ٠٤/٢١/١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه ذلـل (٦٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ٠٦/٠٥/١٤٣٨هـ، التي تنص على أنه: "يحق للمكلفين الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسليمه خطاب الربط"، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بقرار الربط في تاريخ ٢٠/٠٥/٢٠٢٠م، وتقدمت بالاعتراض في تاريخ ٠٩/٠٥/٢٠٢٠م، وعليه فإن الاعتراض تم تقديمه بعد فوات المدة، مما يتquin معه عدم قبول الدعوى شكلاً.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
عدم قبول الدعوى المقامة من المدعية/ ... ضد المدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، من الناحية الشكلية.
صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلثون يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ
بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.